

حرائق الغابات ليست سوى البداية على العالم الاستعداد لجائحة المناخ

إعداد: أحمد صلاح - ياسر جمال

وحدة تحليل السياسات

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

أغسطس 2021

مقدمة

يعد تغير المناخ من أخطر التهديدات التي تواجه كوكب الأرض والحياة البشرية في الوقت الحالي والمستقبل القريب، وذلك نظرًا للنتائج المترتبة على هذا التغير كنتيجة لارتفاع درجات الحرارة المتوقعة، بالإضافة لتغير أنماط الطقس بما يهدد الإنتاج الغذائي، بالإضافة للتهديد الذي يمثله ارتفاع منسوب مياه البحار والتي تزيد من خطر الفيضانات، كما تشمل المخاطر تغير المناخ بسبب الغازات المسببة للاحتباس الحراري نتيجة الأنشطة البشرية كأحد نتائج الثورة الصناعية، وإزالة الغابات.

ويتسبب تغير المناخ في حالة طوارئ عالمية تتجاوز الحدود الوطنية للدول، وتتطلب حلولًا منسقة على جميع المستويات وتعاونًا دوليًا لمساعدة الدول على التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون، بما يضمن العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز صمود الدول خاصة الفقيرة والنامية في مواجهة هذه التغيرات.

وفي الوقت الذي تسببت فيه الدول الكبرى والمتقدمة في تغير المناخ، من خلال الثورة الصناعية وما يترتب عليها من استخدامات للطاقة غير النظيفة وانبعاثاتها، فإن الدول النامية والفقيرة هي من تعاني من الآثار الكبيرة للتغير المناخي في ظل اعتمادها على الأنشطة الاقتصادية البسيطة في الزراعة والصيد.

ويعاني العالم من آثار التغيرات المناخية، في ظل توقعات سلبية من الأمم المتحدة من أن التغير المناخي سيدمر حتما شكل الحياة الذي نعرفه الآن على كوكب الأرض، في غضون أقل من 30 عامًا، حيث يتغير المناخ ذاته بطريقة دراماتيكية، وكان من المفترض بناءً على النماذج الموجودة أن يحدث هذا التغير خلال 10 سنوات إلى 20 سنة من الآن، لكننا فوجئنا أن التغير كان سريعًا جدًا، ومواعيد حدوثه كانت مبكرة، وهذا ما تسبب في وقوع مشكلات كبيرة في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وعلى رأسها الزراعة التي تهدد الأمن الغذائي للدول.

وكشف مشروع تقرير لخبراء المناخ، أن سكان السواحل وسكان مناطق شرق البرازيل وجنوب شرق آسيا ووسط الصين، ستتعرض لكوارث مناخية متزامنة كموجات الحر والجفاف والفيضانات والأعاصير وحرائق وهو ما يظهر جليًا في الوقت الحالي، في فيضانات الصين وألمانيا وميانمار وحرائق الغابات في استراليا وتركيا ولبنان.

وتدق حوادث الفيضانات والحرائق التي شهدتها عدة دول مؤخرًا، ناقوس خطر لكافة الدول بضرورة التكاتف والعمل المشترك لمواجهة تداعيات التغير المناخي، والتي تزيد بوتيرة متسارعة وغير مسبوقة، تستدعي استئثار الجدية من الجميع وتحمل المسؤولية في مواجهة هذه المخاطر التي قد تدمر بعض الدول بدون سابق إنذار.

وتستدعي مواجهة هذه المخاطر الحد من الممارسات التي تؤدي إلى زيادة الانبعاثات ورفع درجات الحرارة بشكل مباشر، لمنع تدهور الأوضاع المناخية عن الوضع الحالي، بالإضافة للتكاتف لمواجهة الآثار الحالية للتغير المناخي، وتقديم المساعدات للدول المتضررة من التغير المناخي.

الاتفاقيات الدولية لتغير المناخ

خلال السنوات الأخيرة حظيت قضايا المناخ باهتمام دولي بالغ على كافة المستويات، خاصة في ظل التأثيرات السلبية لتغير المناخ على قضايا حقوق الإنسان، وزاد الاهتمام من جانب مجلس حقوق الإنسان والحكومات والهيئات الدولية، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومن الإنجازات الهامة في هذا الصدد "إعلان ماليه" بشأن البُعد البشري لتغير المناخ العالمي في نوفمبر 2007.

وكان هذا الإعلان أول بيان حكومي دولي يعترف اعترافاً صريحاً بأن لتغير المناخ "آثاراً واضحة ومباشرة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان"، بما فيها الحق في الحياة وفي مستوى معيشي مناسب وفي التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، وطلب الإعلان إلى مجلس حقوق الإنسان أن يعقد مناقشة بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، وإلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تدرس آثار تغير المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وإلى مؤتمر الأطراف أن يلتزم بالتعاون المفوضية والمجلس في تقييم آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان¹.

وتكفل الاتفاقيات الدولية والإقليمية الأطر القانونية للتعامل مع التغيرات المناخية التي تهدف لمنع تدهور النظام البيئي وما له من تأثيرات سلبية على الحياة البشرية، وتتصدر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، القواعد القانونية الدولية بشأن التغير المناخي، وهي معاهدة دولية وقعتها تقريباً جميع الدول والمناطق في العالم بهدف الحد من تأثير النشاط البشري على المناخ، ودخلت حيز التنفيذ في 21 مارس 1994.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ

هي اتفاقية صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهدفها الوصول إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي، والوصول لهذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ.

وتضمن الاتفاقية عدم تعرّض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدماً في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام، وأن تشترك الدول المتقدمة والنامية في هذا الهدف سوياً

¹ تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة <https://2u.pw/2g9xN>

ويعاونوا بعضهم البعض، وقد صدق على الاتفاقية 191 بلدًا ووضعوا خطط لمواجهة الاحتباس الحراري.

وتنص الفقرة ج من المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على ضرورة "العمل والتعاون على تطوير وتطبيق ونشر، بما في ذلك نقل التكنولوجيات والممارسات والعمليات التي تكبح أو تخفض أو تمنع الانبعاثات البشرية المصدر من الغازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال في جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك قطاعات الطاقة والنقل والصناعة والزراعة والحراجة وإدارة النفايات".²

بروتوكول كيوتو 1992

هو بروتوكول ملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وتنص المادة 3 من البروتوكول على "تكفل الأطراف المدرجة في المرفق الأول من بروتوكول مونتريال، منفردة أو مجتمعة، بالألا يتعدى مجمل مكافئ ثاني أكسيد الكربون البشري المصدر لانبعاثاتها من الغازات الدفيئة المدرجة في المرفق ألف الكميات المسندة إليها، المحسوبة وفقاً لالتزاماتها بالحد من الانبعاثات وخفضها كميًا المقيدة في المرفق باء ووفقاً لأحكام هذه المادة، بغية خفض انبعاثاتها الإجمالية من مثل هذه الغازات بخمسة في المائة على الأقل دون مستويات عام ١٩٩٠ في فترة الالتزام الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢"³

وصدق على هذا البروتوكول 183 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولم توقع عليه الولايات المتحدة وعلى الرغم من عدم توقيعها عليه إلا أنها وباعتبارها أكبر مستهلك للوقود الحفري، ومن أكبر المساهمين في الانبعاثات لا يعفيها من الالتزام ببند البروتوكول.

اتفاقية باريس 2015

جاءت هذه الاتفاقية في أعقاب المفاوضات التي عقدت أثناء مؤتمر الأمم المتحدة 21 للتغير المناخي في باريس وهو أول اتفاق عالمي للمناخ، وينص الاتفاق في المادة الثانية منه في فقرتها الأولى على "احتواء الاحترار العالمي لأقل من درجتان، وسيسعى لحدده في 1.5 درجة. سيتم إعادة النظر في الأهداف المعلنة بعد خمس سنوات، وأهداف خفض الانبعاثات لا يمكن استعراضها على نحو أعلى".⁴

وتطلب الاتفاقية من الدول المتقدمة تقديم مساهمات أكبر في سبيل خفض الانبعاثات، بينما يتعين على الدول النامية "مواصلة تحسين جهودها" في التصدي للاحتباس الحراري "في ضوء أوضاعها الوطنية"، ووضع كحد أدنى قيمة 100 مليار دولار أمريكي كمساعدات

² إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، <https://bit.ly/3xuWuGm>

³ بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ، <https://bit.ly/37o6ty2>

⁴ اتفاق باريس لتغير المناخ، <https://bit.ly/3iqWLRs>

مناخية الدول النامية سنويا وسيتم إعادة النظر في هذا السعر في 2025 على أقصى تقدير".

ووقعت على الاتفاقية 194 دولة على اتفاقية باريس للمناخ التي تم إقرارها في باريس في اختتام قمة المناخ 12 ديسمبر 2015، ودخلت حيز التنفيذ رسميا في 4 نوفمبر من العام 2016، ودقت الاتفاقية ناقوس الخطر بشأن تغير المناخ، بعد أن أظهر أن المستويات الحالية للطموح المناخي بعيدة كل البعد عن المستهدف، وزيادة مستويات التهديدات بسبب التغيرات المناخية بشكل دائم.

وتوفير اتفاقية باريس خارطة طريق للإجراءات المناخية التي من شأنها تقليل الانبعاثات وبناء القدرة على الصمود مع تغير المناخ، كما يوفر الاتفاق طريقا للدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية في جهود التخفيف من حدة المناخ والتكيف معها مع إنشاء إطار للرصد والإبلاغ عن الأهداف المناخية للدول.

كما يوفر اتفاق باريس إطارا دائما يوجه الجهد العالمي لعقود قادمة، والهدف هو رفع مستوى طموح الدول بشأن المناخ بمرور الوقت، ولتعزيز ذلك، نصّ الاتفاق على إجراء عمليّ مراجعة، كل واحدة على مدى خمس سنوات.

وفي عام 2018، اعتمدت الوفود المشاركة في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، التي استضافتها كاتوفيتشي، بولندا، لائحة قواعد شاملة توضح التفاصيل التشغيلية لاتفاق باريس.

ويمثل اتفاق باريس بداية تحول نحو عالم منخفض الكربون، ولا زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، ويعد تنفيذ الاتفاق أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأنه يوفر خارطة طريق للإجراءات المناخية التي من شأنها تقليل الانبعاثات وبناء القدرة على الصمود مع تغير المناخ.

ماهو التغير المناخي

التغير المناخي، يعني التغيرات التي تطرأ على الغلاف الجوي، والذي يظهر تبايناً واضحاً إما في حالة المناخ أوفي تقلباته، وعادةً ما يستمر التغير المناخي الذي يطرأ على الأرض لفترات طويلة تتجاوز عقود أو أكثر⁵.

ويمثل الارتفاع السريع لدرجة الحرارة، مشكلةً لأنه يغيّر المناخ بمعدلٍ سريعٍ جداً بالنسبة للكائنات الحية تعجز عن التكيف معه، ولا يتعلق التغير المناخي فقط بدرجات الحرارة المرتفعة، بل يشمل أيضاً أحداث الطقس الشديدة، وارتفاع مستويات البحار، وتغير

تعداد كائنات الحياة البرية، ومواطن الحيوان والنبات الطبيعية، وطيفاً من التأثيرات الأخرى.⁶

وإذ يؤدي التغير المناخي إلى ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار وانخفاض كثافة الجليد، فإنه ينتج عنه زيادة حالات الجفاف في المناطق شبه الاستوائية الجافة، بما يضر بالنظم الإيكولوجية للمياه العذبة عن طريق تغيير تدفق التيار وجودة المياه، وهو ما يؤدي إلى تدهور إمدادات المياه للإنسان⁷ في الاستهلاك والزراعة والاستخدامات الأخرى.

ومن المحتمل أيضاً، أن يتسبب التغير المناخي في زيادة مستوى حدوث الأعاصير المدارية الشديدة، وتغير تكوين النظم البيئية الساحلية ومصببات الأنهار بسبب التغيرات في هطول الأمطار وتدفق الأنهار، ودرجات حرارة المياه، وتحمض المحيطات، وهذا سيسهم في تدهور التنوع البيولوجي والنظام البيئي.

كما تتسبب ارتفاع درجات الحرارة للأرض، في ذوبان الكتل الجليدية مما ينتج عنه ارتفاع مستويات سطح البحر وزيادة تدفقات المياه، وحدث فيضانات عنيفة، كالتى شهدتها عدة دول مؤخراً، كالفيضانات التي حدثت في ألمانيا والصين وميانمار والهند مما تسبب في وقوع عدد من القتلى.

كما يهدد الجفاف وارتفاع درجات الحرارة المساحات الخصراء، والحياة البرية في الغابات حيث الفترة الأخيرة ارتفعت حرائق الغابات بأعداد ومساحات واسعة، بما يهدد بقاء العديد من أنواع الحياة البرية

آثار التغيرات المناخية

يؤدي التغير المناخي إلى إحداث تغيرات في البيئة ذات تأثير على كافة جوانب الحياة، كما تؤثر على حقوق الإنسان، وتهدد وجود هذه الحقوق وتنتهك بعضاً منها، فالتغيرات المناخية تهدد الحق في الحياة والحق في السكن والعمل وقد تؤدي إلى زيادة الصراعات المسلحة. ويمكن استعراض جانباً من تأثيرات التغيرات المناخية فيما يلي:

أولاً، تهديد الحق في الحياة

يؤدي تغير المناخ إلى التأثير على الحق في الحياة من خلال زيادة معدلات الجوع وسوء التغذية وما يتصل بذلك من اضطرابات، لا سيما في العالم النامي، الأمر الذي يعني تهديد الحق في الحياة، وتفيد التقديرات بأن 262 مليون شخص تأثروا بكوادر المناخ سنوياً خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2004، ويعيش أكثر من 97 في المائة منهم في بلدان نامية⁸.

⁶ التغير المناخي ، العفو الدولية ، <https://bit.ly/3xqv1RI>

⁷ IPCC (2014), supra note 4, at 232

⁸ [United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2007/2008, Fighting climate]

وتفيد التقديرات أيضاً بأن مخاطر الأعاصير المدارية، التي تمس ما يقرب من 120 مليون شخص سنوياً، قد أودت بحياة 250000 شخص خلال الفترة ما بين عامي 1980 و2000

وبحسب دراسة جديدة تقدم بها باحثون من جامعة كارولينا الشمالية (UNC)، عملوا من خلالها على تحليل البيانات المجمعة من أكبر نماذج تغير المناخ في العالم، وجدوا أن الضباب الدخاني القاتل سيؤثر على جميع المناطق في العالم، باستثناء إفريقيا⁹.

ويهدد التغير المناخي الحق في الحياة، بما يمثل انتهاكاً لأهم حق من حقوق الإنسان، حيث تنص المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه"، كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادر عام 1966، نصت المادة السادسة منه على أن: "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً"¹⁰.

ثانياً، تأثير تغير المناخ على الزراعة

يعد قطاع الزراعة هو أكثر القطاعات تضرراً من التغير المناخي، خاصة أنه يضم ملايين العاملين في هذا القطاع، بالإضافة لتأثيراته على الأمن الغذائي العالمي، وتؤثر التغيرات المناخية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل سلبي وذلك بسبب تأثيرها على قطاع الزراعة إذ يعمل عدد كبير من سكان هذه الدول في النشاط الزراعي أو في أنشطة مرتبطة بالزراعة، ويعتمد جزء كبير من اقتصاد هذه البلدان على الإنتاج الزراعي على سبيل المثال (ثلث الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا وخمس الناتج الاقتصادي لأفريقيا جنوب الصحراء) يأتي من الإنتاج الزراعي¹¹.

ويأتي تأثير التغيرات المناخية على قطاع الزراعة من تزايد معدلات الاحتباس الحراري، لتتسبب في مزيد من الأحوال الجوية البالغة الشدة مثل حالات الجفاف والفيضانات والموجات الحارة وتوزيع الأمطار على نحو لا يمكن التنبؤ به، وكل ذلك يشكل تهديداً على الإنتاج الزراعي ويجعله أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، ويمكن أن يزداد الوضع تفاقمًا بفعل تسارع وتيرة إطلاق غازات كثنائي أكسيد الكربون في الجو من التربة، وبسبب تزايد النشاط الصناعي بما يؤدي إلى زيادة الاحتباس الحراري العالمي، وسوف تتأثر بذلك النظم البيئية التي تعاني من الهشاشة بالفعل، مما يتسبب في تدهور حاد للأراضي الزراعية وتناقص إنتاجها¹².

⁹ change: Human solidarity in a divided world, p

¹⁰ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، <https://bit.ly/37nTRXq>

¹¹ كيف سينكف المزارعون الأفارقة مع أنماط هطول الأمطار المتغيرة، معهد ماكينزي العالمي، مايو 2020، <https://mck.co/2TQEGmu>

¹² تقييم أثر تغير المناخ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، <https://bit.ly/3fr6Lby>

كما أوضحت دراسة علمية، أن التغيرات المناخية وتسببها في ارتفاع درجات الحرارة أكسب الحشرات مقاومة للمبيدات المختلفة، وأيضاً انتشار العديد من الأمراض النباتية الفطرية، كما أن الزيادة المتوقعة في درجات الحرارة وتغيّر نمطها الموسمي ستؤدي إلى نقص الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل، وكذلك إلى تغيرات في النطاقات الزراعية البيئية؛ إذ سيؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى تحرك إنتاج الحبوب الشتوية إلى الشمال، حيث تتفق هذه المناطق في درجة حرارتها مع الاحتياجات الفسيولوجية لتلك المحاصيل¹³.

ومن المتوقع ألا يقتصر تأثير التغيرات المناخية على قطاع الزراعة وتضررها منه على الدول النامية فقط بل يصل إلى دول العالم الأول حيث يتوقع أن يستمر الإنتاج الزراعي حول العالم بالتناقص إلى أن يصل إلى 80 % من الإنتاج الحالي عند حلول عام 2100 بسبب تزايد ارتفاع درجات الحرارة¹⁴.

كما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تأثيراً مباشراً للتغير المناخي المتوقع في عامي 2010 و2012، وأثرت درجات الحرارة المرتفعة ليلًا على محصول الذرة بالولايات المتحدة، وتسبب التبرعم المبكر بسبب الشتاء الدافئ في خسائر بقيمة 220 مليون دولار في محاصيل الكرز بولاية ميشيغان في عام 2012¹⁵.

كما أن خسائر دولة كالصين، والتي تقوم بزراعة 8 % من المساحة المزروعة حول العالم، فإن عواقب تغير المناخ على الزراعة والاقتصاد الريفي في الصين عليها ستكون وخيمة حيث يعمل حوالي 750 مليون شخص، وترتبط 250 مليون أسرة ريفية في الصين بشكل مباشر أو غير مباشر في الأنشطة الزراعية¹⁶.

كما كشفت نتائج دراسة أيضاً عن تراجع صافي إيرادات الزراعات بسبب تأثيرات التغيرات المناخية والتربة وعوامل أخرى، بعد إجراء مسح عن طريق إجراء مقابلات مع 900 أسرة من 20 محافظة في مصر¹⁷، ومن خلال إجراء نماذج محاكاة أن التغيرات المناخية ستساهم بتراجع إنتاجيات محاصيل استراتيجية كالقمح والأرز والذرة في مصر بسبب التغيرات ويفرض مزيداً من الضغوط على الاقتصاد المصري.

وتتوقع منظمة "الفاو" من خلال تقارير لها انخفاضاً في إنتاج العديد من المحاصيل الإفريقية الرئيسية وفي مقدمتها الذرة حيث يتوقع أن ينخفض الإنتاج بنسبة 22 % بحلول عام 2050، مما قد يؤدي إلى حدوث فجوة في الإنتاج الغذائي لتلك الدول خاصة مع تزايد السكان بنسب كبيرة في دول إفريقيا.

¹³ تغيّر المناخ والأزمات الزراعية المصرية"، المؤتمر الدولي التاسع للتنمية الدولية حول تنمية الأراضي الجافة

¹⁴ تأثير تغير المناخ على الزراعة، اللجنة الحكومية الدولية لتغير المناخ ، 2014 ، <https://bit.ly/2VyJiOU>

¹⁵ تأثيرات المناخ على الزراعة والإمدادات الغذائية، وكالة حماية البيئة الأمريكية، يناير 2017 ،

<https://bit.ly/3CdLtlw>

¹⁶ التأثيرات القصيرة والطويلة المدى لتغير المناخ على الزراعة: دليل تجريبي من الصين، Emerald Insight، يناير 2020، <https://bit.ly/3ji27Ot>

¹⁷ تقييم الآثار الاقتصادية لتغير المناخ على الزراعة في مصر ، مركز البحوث الزراعية، يناير 2007 ، <https://bit.ly/3fu7N6O>

ويتضح مما سبق أن تغيرات المناخ قد أثرت بالفعل سلبيًا على الإنتاج الزراعي، ويتوقع أن تتزايد هذه التأثيرات، بما يهدد بحدوث تراجع في الأمن الغذائي العالمي وتزايد في عدد المجاعات حول العالم.

وتتعارض هذه التأثيرات السلبية مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الحق في الغذاء، إذ تنص المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على كفالة الحق في الغذاء، كما تتعارض مع الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الجوع¹⁸.

ثالثًا، التهجير القسري للسكان والنزوح

يمثل التغير المناخي تهديدًا جدًّا للسكان بالنزوح والتهجير القسري من المناطق المتأثرة بتغيرات المناخ، حيث تهدد تغيرات المناخ من خلال ذوبان الجليد، وارتفاع مستويات سطح البحر سكان المناطق الساحلية والمناطق الواقعة في الدلتا الكبرى المنخفضة بالنزوح، وهو ما يتعارض مع الحق في السكن¹⁹.

فوفق تقرير صادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ عام 1990، فإن أكبر أثر في حد ذاته لتغير المناخ يتمثل في هجرة البشر، فقد يتشرد 150 مليون نسمة بحلول عام 2050، بسبب الظواهر المتعلقة بتغير المناخ، مثل التصحر، وزيادة ندرة المياه، والفيضانات والعواصف، ويتوقع أن يتم التشريد الناجم عن تغير المناخ أساسًا داخل البلدان وأن يؤثر في المقام الأول على أفقر المناطق والبلدان²⁰.

وبدأت بشائر هذه التأثير بالظهور، إذ أوضح تقرير لمركز مراقبة النزوح الداخلي، أن العواصف والفيضانات وحرائق الغابات والجفاف في أنحاء العالم أدت إلى نزوح أكثر من 30 مليون شخص في 2020، حيث تسبب ارتفاع درجات الحرارة في حدوث فوضى مناخية فضلا عن تفاقم تداعيات ظاهرة التغير المناخي²¹، وهو رقم أكبر بحوالي 3 أضعاف من الذي سببته الصراعات والنزاعات والتي بلغت قرابة 10 مليون شخص.

وكشفت دراسة أخرى عام 2013 عن أنه من المرجح أن يزيد التغير المناخي هذا القرن من مستوى فيضان بعض الأنهار مثل النيل والغانج والأمازون، فيما يقلل فيضان بضعة أنهار مثل الدانوب الذي تفيض مياهه.

ومن المتوقع على وجه الإجمال أن يشهد هذا القرن زيادة كبيرة في الفيضانات في جنوب شرق آسيا ووسط إفريقيا وجزء كبير من أميركا الجنوبية، وسيزيد تواتر الفيضانات الجارفة في أغلب الأنهار بما في ذلك أنهار يانغتسي والميكونج والغانج في آسيا وأنهار النيجر والكونغو والنيل في إفريقيا، والأمازون وبارانا في أميركا اللاتينية، والراين في أوروبا.

¹⁸ أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، <https://bit.ly/3qoO4to>

¹⁹ IPCC AR4 WGII Report, p. 333

²⁰ آثار التغيرات المناخية على حقوق الإنسان، المنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر، أكتوبر 2020، <https://bit.ly/3xoeTQr>

²¹ تقرير مراقبة النزوح الداخلي، مركز مراقبة النزوح الداخلي، مايو 2021، <https://bit.ly/3yvpuKU>

وتهدد هذه الفيضانات، بتحطيم المنازل وتشريد عدد كبير من السكان، وهو ما بدأت مقدماته حاليًا من خلال فيضانات الصين وألمانيا، حيث تسبب سقوط الأمطار بمعدلات قياسية في مقاطعة خنان بالصين في إجلاء أكثر من عشرة آلاف شخص إلى الملاجئ²²، وتسببت الفيضانات التي ضربت ألمانيا وبلجيكا وهولندا مؤخرًا في إجلاء آلاف من سكان غرب ألمانيا، ومقتل حوالي 118 وخسائر مالية تصل إلى حوالي 6 مليار يورو.

وتسبب التغيرات المناخية نقصًا في مصادر الدخل في بعض المجتمعات، حيث يتسبب الجفاف، وزيادة معدلات التصحر في دول الصحراء الكبرى بإفريقيا إلى النزوح والهجرة شمالًا بسبب نقص إيرادات الزراعة في تلك المناطق، ويتسبب هروب الأحياء المائية من البحيرات بسبب بناء السدود إلى نزوح الممتهين لمهنة الصيد إلى أماكن أخرى، وتنتمي غالبًا هذه المجتمعات إلى دول نامية، تعاني في الأساس من عدم التوازن في التنمية وتعاني خللًا في المرافق والخدمات العامة بسبب زيادة عمليات الهجرة والنزوح الداخلي فيها.

وتمثل تغيرات المناخ خطرًا على ما يعرف بالسكان الأصليين، إذ تعد هذه الفئة واحدة من أكثر الفئات تعرضًا لمخاطر تغير المناخ فليسوء حظ هذه الفئة فإن القرب نفسه من الأرض الذي أعطى السكان الأصليين إنذارًا مبكرًا بشأن الاحتباس الحراري يعني أيضًا أنهم يعانون من عواقبه بدرجة أكبر بكثير من الآخرين²³.

ولا تعاني الشعوب الأصلية، فقط من عواقب تغير المناخ بشكل أكثر حدة، بل إنهم يواجهون خطر اختفاء مدنهم تحت الماء، ففي غضون بضع سنوات ستكون بلاد بأكملها كجزر كاريباتي في استراليا تحت الماء، لذلك يتعين على المسؤولين في تلك البلاد التفكير في نقل جميع سكانه إلى بلد آخر، بما يعني أن بعض الشعوب ستغادر مدنها بشكل كامل، وليس كمجرد أفراد نازحين بشكل مؤقت، بما يفرض ضغوطًا قوية على دولهم لإيجاد مناطق إيواء جديدة.

ويمثل حدوث نزوح الشعوب بسبب التغيرات المناخية في ظل عدم اتخاذ التدابير الاستباقية من الدول والمجتمع الدولي، انتهاكًا للاتفاقية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلاد المستقلة التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية²⁴، وأيضًا الحقوق التي كفلها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وتزيد مشكلة تغيرات المناخ من سوء الأوضاع الإنسانية للاجئين، حيث تفاقم الأحوال الجوية السيئة والانهايات الأرضية والفيضانات الأخيرة من المعاناة والاحتياجات

²² فيضانات الصين: عدد من القتلى وإجلاء الآلاف في مناطق البلاد الوسطى ، بي بي سي عربي ، يوليو 2021 <https://bbc.in/3lwHzEy>

²³ الشعوب الأصلية وتغير المناخ، مجلة ثقافة البقاء، يونيو 2008 <https://bit.ly/3rTWrrh>

²⁴ إتفاقية 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، <https://bit.ly/3jnJR6d>

الإنسانية الهائلة للاجئين الروهينجا في بنغلاديش ووفقاً لتقديرات أولية، فقد طال تأثير ذلك أكثر من 12,000 لاجئ بينما تعرض ما يقدر بنحو 2,500 مأوى للضرر أو الدمار²⁵.

كما أدى التغير المناخي، إلى ظهور مفهوم جديد وهو لاجئي المناخ وهو المفهوم الذي يدور عليه حالياً جدال قانوني هل هم لاجئين أم لا، والمقصود بلاجئي المناخ هم الأشخاص الذين اضطروا بسبب التغيرات المناخية إلى النزوح، في حين أن هناك منهم من يعبر الحدود على أمل إيجاد مأوى يقيه من ضنك العيش.

ونجد أن الاتحاد الأوروبي باعتباره أحد أبرز الجهات "لاجئ المناخ" المهاجرين، قد اختار معالجة مشكل الهجرة بواسطة الجيش والشرطة من خلاله إحداً لمؤسسة فرونتيكس "FRONTEX" هذه الأخيرة التي تعمل على طول حدود موريتانيا والسنغال والرأس الأخضر لاعتراض سبيل قوارب المهاجرين- اللاجئين، وإجبارهم على العودة فوراً إلى الشاطئ.

وحيث لا يسمح لمعظم الهاربين من الجوع بسبب التغيرات المناخية التي اجتاحت بلدانهم الفقيرة، ودخول أراضي دول أخرى ولا توفر لهم أي حماية لأنهم لا يملكون حسب ادعاءات الدول المستقبلة صفة "لاجئ" بالمعنى التقليدي للقانون، كما تم تعريفه في اتفاقية اللاجئين الصادرة عام 1951 وبروتوكولها الصادر عام 1967، نجد أن هناك فئة قليلة ممن أسعفهم الحظ في الحصول على بعض المساعدة مع التحفظ على إضفاء صفة اللاجئين عليهم.

وحيث لا يسمح لمعظم الهاربين من الجوع بسبب التغيرات المناخية التي اجتاحت بلدانهم الفقيرة، دخول أراضي دول أخرى ولا توفر لهم أي حماية لأنهم لا يملكون حسب إدعاءات الدول المستقبلة صفة "لاجئ" بالمعنى التقليدي للقانون، كما تم تعريفه في اتفاقية اللاجئين الصادرة عام 1951 والبروتوكولها لعام 1967، نجد أن هناك فئة قليلة ممن أسعفهم الحظ في الحصول على بعض المساعدة مع التحفظ على إضفاء صفة اللاجئين عليهم.

ويمثل التشريد والتهجير القسري للسكان بسبب نتائج التغيرات المناخية انتهاكاً للحق في السكن اللائق الذي نصت عليه المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذ نصت على أنه: "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته"، بالإضافة إلى أن التهجير يمثل الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق ببناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

²⁵ فيضانات وانهيارات أرضية تضرب مخيمات الروهينجا في بنغلاديش ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، يوليو 2021 <https://bit.ly/2WUofH8>

رابعًا، التغيرات البيئية

تتسبب التغيرات المناخية في تأثيرات واسعة على البيئة، بشكل يؤدي لاختلال التوازن البيئي، حيث ستتعرض بعض أنواع الحيوانات والنباتات للانقراض، مما يؤثر على احتياجات الغذاء، وبعض الاستخدامات الطبية للحيوانات والنباتات، مما يؤثر بشكل موسع على صحة الإنسان، وذلك وفقًا لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC.

كما تقود تداعيات التغير المناخي، إلى انخفاض خدمات النظم الإيكولوجية التي تعتمد على التنوع النباتي الإفريقي جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك أغذية السكان الأصليين سواء منها المستخدم محليًا أو النباتات الطبية ذات السمية المحتملة والتي قد يكون لها آثار عكسية ضارة، وفقًا لمعهد الموارد العالمية.

ومن المتوقع أن ترتفع مستويات البحار حول أفريقيا من ١٥ إلى ٩٥ سنتيمترا بحلول عام ٢١٠٠، وفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتشمل آثار ارتفاع مستوى سطح البحر: انخفاض إنتاجية مصائد الأسماك الساحلية، وابيضاض الشعاب المرجانية، والهجرة الجماعية للسكان من الساحل وما يتبعها من القضايا المتصلة بالصحة.

كما تشمل الآثار السلبية لتغير المناخ على القطاع البيئي، تسرب المياه المالحة، بالإضافة لفقدان المرافق الترفيهية الشاطئية، وهذا الأمر له تأثير سلبي واسع على القطاع السياحي ويؤثر على اقتصاد الدول التي تعتمد على الإيرادات السياحية، كما تشمل التأثيرات فقدان البنية التحتية الساحلية مثل الموانئ، وذلك في الوقت الذي يعيش فيه أكثر من ٢٥ ٪ سكان إفريقيا على الساحل.

ونتيجة للتغيرات المناخية، قدّر خبراء نفوق نحو 500 مليون حيوان من الثدييات والطيور والزواحف بسبب حرائق الغابات في استراليا منذ سبتمبر الماضي، مما يثير مخاوف من انقراض أنواع من الحيوانات بأكملها، ويشمل ذلك ما يقرب من 8000 من حيوانات الكوالا النادرة، والتي يُعتقد أنها احترقت حتى الموت على الساحل الشمالي لأستراليا، كما أعلنت رئيسة وزراء ولاية "نيو ساوث ويلز" الأسترالية حالة الطوارئ لمدة أسبوع، لمواجهة التهديد المتصاعد لحرائق الغابات التي أدت إلى مقتل 18 شخصا، وتدمير أكثر من 1200 منزل في ولايتي نيو ساوث ويلز وفيكتوريا، منذ سبتمبر الماضي²⁶.

وشهد هذا العام 2021 اتساع نطاق الحرائق في دول البحر المتوسط، حيث شهدت دول تركيا، وإيطاليا واليونان ولبنان حرائق غابات واسعة، فيما انتقلت لأول مرة الحرائق إلى الجزائر في شمال إفريقيا، وذلك في الوقت الذي شهدت فيه عدد من الدول موجة فيضانات غير مسبوقة وعلى رأسها ألمانيا، وتجاوزت الحرائق والفيضانات قدرات الدول في

²⁶ the new humanitarian تأثيرات التغير المناخي ، <https://bit.ly/3rUNtQS>

التعامل معها، بما يعطي جرس إنذار شديد بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية.

خامساً، المخاطر الصحية

من المرجح أن تساهم التغيرات المناخية في تراجع مساحة الرقعة المزروعة من الأرض وبالتالي تراجع الإنتاج الغذائي، بما يؤدي لحدوث فجوة في الأمن الغذائي، حيث يمكن أن تتراجع العائدات الصافية للمحاصيل الزراعية بنحو 90 بالمائة بحلول عام 2100، وأشارت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى أن الأفارقة ربما يشكلون الأغلبية التي تضاف للأشخاص المعرضين للمجاعة بسبب التغير المناخي بحلول عام 2080.

وتؤدي زيادة المجاعات ونقص الغذاء، إلى زيادة تفشي أمراض نقص وسوء التغذية، وهي الأمراض التي تتسبب في وفاة نحو 3.7 مليون نسمة سنوياً، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، كما تؤدي التغيرات المناخية إلى زيادة درجة حرارة المياه الساحلية وزيادة تفشي الأمراض المنقولة بواسطة المياه مثل الكوليرا.

وأشارت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية إلى ارتفاع درجة حرارة مياه البحر السطحية والفيضانات الجائرة كعاملين أساسيين في انتشار وباء الكوليرا في بنجلاديش وجيبوتي والصومال وكينيا وتنزانيا وموزمبيق أثناء حدث خلال فترة 1997-1998.

ويساهم تغيير المناخ في زيادة عدد الفيضانات وهطول الأمطار الغريزة بطريقة لا تستطيع الدول تصريفها بشكل سليم عملياً، مما يساهم في تكون البرك والمستنقعات التي يتكاثر حولها البعوض الناقل للأمراض، وأيضاً تنتشر الأمراض والفيروسات التي تنتقل عبر مصادر المياه غير النظيفة كما هو الوضع في السودان بعد فيضان 2020 وبداية تفشي مرض الملاريا بشكل كبير، وكما حدث في اليمن عقب الأعاصير المدارية الأخيرة حيث تكاثرت الكوليرا وتحولت إلى ما يشبه الوباء في اليمن.

وتساهم التغيرات المناخية وما يصاحبها من ارتفاع في درجات الحرارة والتطرفات المناخية القاسية في زيادة أمراض القلب والشرابين، ويؤدي الجفاف بسبب درجات الحرارة المرتفعة إلى مشاكل في الكلى نتيجة صعوبة ترطيب الجسم، إذ ترتبط درجات الحرارة المرتفعة بحصى الكلى والتي تصل إلى حد الفشل الكلى.

ويزيد ارتفاع درجات الحرارة ونضوب طبقة الأوزون، من خطر الإصابة بسرطان الجلد، وفي الوقت ذاته تساهم المبردات والغازات التي تستخدم لمواجهة ارتفاع درجات الحرارة، في الإضرار بطبقة الأوزون والتي تؤثر بشكل مباشر في تغير المناخ، فيما تزيد معاناة النساء الحوامل بسبب التغير المناخي حيث ترتبط درجات الحرارة المرتفعة بمشاكل في الولادة وتعرضهن للحساسية.

كما يؤثر تغيير المناخ على مواجهة البشرية للتحديات إذ كشفت دراسة لكلية الصحة العامة بجامعة هارفارد، أنه من الصعب الحفاظ على التباعد الجسدي، وتفاقم الظروف المتعايشة، وتعطل خدمات الرعاية الصحية، مما يهدد الجهود المبذولة لاحتواء انتقال الفيروس والتغلب على فيروس كورونا.

ويؤدي الطقس القاسي بسبب التغيرات المناخية، إلى إتلاف المستشفيات وسلاسل التوريد مما يزيد من صعوبة وصول مرضى "COVID-19" إلى خدمات الرعاية الصحية²⁷، ويرى خبراء الصحة أن التغير المناخي يساعد على تحور الفيروسات واكتسابها مقاومة للعلاجات والأدوية، حيث أن الميكروبات الدقيقة والكائنات الدقيقة تتأثر من التغير المناخي.

ويحذر الخبراء من تداعيات التغير المناخي على القطاع الصحي، حيث أن بعض الفيروسات المنقرضة قد تعود مرة أخرى، كالفيروسات البكتيرية وفيروسات السل والأمراض الاستوائية، التي أصبحت منتشرة في العالم حيث تعود إلى نشاطها مرة أخرى نتيجة التغير المناخي كسارس وكورونا والملاريا.²⁸

سادساً، الأضرار الاقتصادية

يتوقع خبراء الاقتصاد وقوع أضرار جسيمة نتيجة التغير المناخي على البنية الهيكلية للاقتصادات، وتحديدًا في الدول النامية حيث أن معظم الدول التي سوف تتأثر بشكل كبير من عملية التغير، هي الدول نامية وهياكلها الاقتصادية والإنتاجية، التي ترتبط بالقطاع الزراعي الذي هو أكثر القطاعات تضرراً من عملية التغير المناخي.

فالتكاليف الناشئة عن ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة شدة الفيضانات، بمقدار متر واحد من شأنه أن يخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 10% في العديد من الدول كمصر وموريتانيا وبنجلاديش²⁹، كما ترتفع كلفة مواجهة الخسائر نتيجة زيادة الكوارث الطبيعية بسبب التغيرات المناخية.

واستنزفت تكلفة مواجهة الفيضانات الأخيرة في بعض الدول، حوالي 5 مليارات دولار تقريباً، تحملت معظمها شركات التأمين في حين قالت الحكومة الألمانية أنها ستتحمل ما قيمته مليار يورو كإجراءات عاجلة لمواجهة آثار الفيضانات، وهو ما يعكس حجم الخسائر الاقتصادية بسبب الأضرار التي يسببها التغير المناخي، رغم أن ما يشهده العالم من تداعيات في الوقت الحالي لا يقارن بالمخاطر المتوقعة مستقبلاً.

²⁷ The climate crisis and COVID-19—A major threat to the pandemic response. Harvard school of public health, July 2020. <https://bit.ly/3lBL10D>

²⁸ التغير المناخي وراء تفشي وباء كورونا.. خبراء يكشف سر انتشاره، صدى البلد، يوليو 2020، <https://bit.ly/3fx4VX0>

²⁹ المناخ هل يعصف بالاقتصاد؟، أرامكو السعودية

وأسفرت حرائق الغابات الأخيرة في تركيا، عن خسائر تتجاوز 50 مليون دولار بشكل مبدئي، بعد وصول النيران إلى مناطق سكنية، خاصة بولاية بودروم، واحتراق عدة قرى وتشريد سكان تلك المناطق بعد خسائر بالممتلكات والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية³⁰.

كما يستمر التدهور في الأوضاع المالية بسبب تقلص القواعد الضريبية التقليدية، وزيادة الإنفاق الموجه لتخفيف تغير المناخ والتكيف مع مستجداته، كما ترتفع تكلفة الجهود الرامية إلى تخفيض نسب انبعاث الغازات، بما في ذلك ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الاستثمار، وتبرز مشكلة موازين المدفوعات لبعض الدول بسبب انخفاض صادرات السلع والخدمات (المنتجات الزراعية والأسمك والسياحة) وازدياد الحاجة إلى استيراد السلع الغذائية وغيرها من السلع الأساسية.

وتتفاوت الخسائر الناجمة عن التغير المناخي، تبعاً لدرجة التقدم الاقتصادي للدول، فالدول النامية التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على إنتاج الزراعة وصيد الأسماك سوف يكون حجم التأثير مضاعفاً، ويقدر خبراء اقتصاديين إجمالي خسائر الدول النامية بحوالي 89.1 مليار دولار سنوياً، أي بنسبة 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تتكبد مجموعة دول منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي (OECD) نحو 180.5 مليار دولار أو ما يعادل 1.3% من إجمالي ناتجها المحلي. ويتوقع أن تبلغ الخسائر الإجمالية للظواهر المناخية العميقة إلى 300 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2050م³¹.

ووفقاً لتقرير المعهد السويسري لتقييم المخاطر سوف ستشهد منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا انخفاضاً بنسبة 4.7% إذا ظل ارتفاع درجات الحرارة أقل من 2 درجة مئوية و 27.6 درجة مئوية في سيناريو الحالة الشديدة إذا لم يتم تطبيق إجراءات مخففة وفقاً لإتفاقية باريس بحلول عام 2050.

وبسبب تداعيات التغيرات المناخية فإن مصر مهددة بفقدان ما يزيد عن 6.25 مليون شخص لوظائفهم، وقد يفقد حوالي 1.3 مليون من العاملين بالمهن المتعلقة بالمجال الزراعي ووظائفهم بنسبة قد تصل إلى 38% من العاملين في مجالات متعلقة بالزراعة بسبب تأثر الزراعة بتغير المناخ ونقص المياه³².

ومن المرجح زيادة هذا الرقم، طبقاً لما ذكرته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، حيث يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 50 سم في مدن مثل الإسكندرية ورشيد وبورسعيد التي تقع على ساحل دلتا نهر النيل إلى تهجير أكثر من مليوني نسمة من ديارهم وفقدان 214 ألف وظيفة وضياع أراضي تُقدر قيمتها بأكثر من 35 مليار دولار³³.

30

Swiss Re Institute .April 2021 . <https://bit.ly/3AfK16D> , The economics of climate change³¹

32 ما هي تداعيات سد النهضة على القطاع الزراعي في مصر؟، العربية.نت، فبراير 2021، <https://ara.tv/vwnqh>

33 <https://bit.ly/3jqUfu4>التغير المناخي وأثره علي مصر ، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل - جامعة الفيوم، أكتوبر 2014 ،

النزاعات المسلحة كأثر غير مباشر للتغيرات المناخية

لا تقتصر التداعيات السلبية لتغير المناخ، على المخاطر التي تهدد الاقتصاد والصحة والبيئة بشكل مباشر، فإن آثار تغير المناخ متفاعلة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما يولد احتمالات كبيرة لنشوب نزاع عنيف في 46 بلد يقيم فيها 2.7 مليار نسمة، وهو الأمر الذي بدأت معالمه تظهر بشكل جلي في عدة مناطق حيث أدى تغير المناخ فعلاً إلى نشوب نزاعات مسلحة وأعمال عنف.

فبسبب زيادة هطول الأمطار أو نقصانها في بعض الدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية، لاسيما في المجتمعات الرعوية الإفريقية، كمناطق الساحل الإفريقي، رأينا كيف ألحقت التغيرات المناخية أضراراً بالغة بالمجتمعات المحلية، ما دفع بعضها إلى الانخراط في أعمال عنف ونزاعات مسلحة، وهو ما حدث في تشاد بسبب تقلص المساحات القابلة للاستغلال الزراعي، نتيجة ارتفاع درجة الحرارة وعدم هطول الأمطار وما رافق ذلك من تصحر.

وتسببت موجات الجفاف في الصومال وتفشي حالات المجاعة إلى زيادة اشتعال نيران الحرب الأهلية، كما حدث ذلك في نوفمبر 2017 في وسط نيجيريا في إحدى القرى الصغيرة عندما احتُمى مجموعة من الأشخاص داخل مدرسة ابتدائية بحثاً عن الحماية، لكن بلا جدوى، حيث لقي 29 شخصاً حتفهم، وهم ضحايا نزاع مستفحل منذ سنوات بين رعاة ماشية ومزارعين، وعلى أثر نزاع على الموارد في نيجيريا قُتل في السنوات الـ 15 الأخيرة أكثر من 60 ألف شخص، ما يساوي أربعة أضعاف ضحايا تنظيم بوكو حرام³⁴.

وتظهر دراسات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ووكالات الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC، أنه كلما ازداد معدل حدوث الجفاف وأصبح أكثر شدة، فسوف تواجه إفريقيا تنامياً في ندرة المياه والإجهاد المائي، مع احتمالية زيادة الصراعات حول المياه، والجدير بالذكر أن معظم الأحواض النهرية الـ 50 في إفريقيا هي أحواض عابرة للحدود.

كما يقدم مؤشر جامعة نوترام العالمي للتكيف مع التغير المناخي صورة ذات دلالة للدور السلبي الذي يؤديه التغير المناخي في إطالة أمد النزاعات المسلحة القائمة بالأساس، ويخلص المؤشر إلى تحديد ثلاثين بلداً هي الأكثر عرضة للتأثيرات السلبية لتغير المناخ، وليس غريباً أن تكون معظم تلك البلدان دول تقع بالفعل تحت نيران النزاعات المسلحة كالصومال وإثيوبيا والكونغو الديمقراطية والنيجر وتشاد ومالي، وكذلك اليمن وميانمار³⁵.

³⁴ تغير المناخ- سبب إضافي لتأجيج نزاعات مسلحة وموجات نزوح جديدة ، Dw عربي ، نوفمبر 2017 <https://bit.ly/3xpIGIt>

استنتاجات

رغم الكوارث التي شهدتها العديد من الدول خلال الفترة الماضية، بسبب التغيرات المناخية، فإن العالم لا يعمل بشكل جاد من أجل تحسين الأحوال المناخية، وذلك في ظل سعى الدول الكبرى للحفاظ على اقتصاداتها، وعدم دفع أي موارد مالية لمواجهة تداعيات التغير المناخي، أو تغيير أنظمتها الصناعية والإنتاجية التي تمثل السبب الرئيسي في التغير المناخي.

وتروج بعض الدول لدراسات أكاديمية تشير إلى أن التغير المناخي ربما يسهم في تحسين ظروف إنتاج الأغذية في خطوط العرض المتوسطة والمرتفعة خلال العقود المقبلة، أي في الولايات المتحدة وكندا وشمال أوروبا وبعض مناطق روسيا الشمالية، وعلى العكس من ذلك فإن أجزاء من المناطق شبه الاستوائية مثل منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأجزاء من استراليا وخطوط العرض المنخفضة، يمكن أن تشهد انخفاضاً في معدلات إنتاج المحاصيل الرئيسية³⁶.

وعلى الرغم من أن معظم كمية الانبعاثات خارجة من المنطقة التي سوف تشهد تحسن بسبب تغيرات المناخ، وهذا ما يفسر عدم قيام الدول الكبرى بإجراءات جادة لخفض انبعاثات الكربون، تلجأ بعض الدول إلى خيارات أكثر تطرفاً في سبيل توليد طاقة نظيفة، وتقليل الاعتماد على الوقود الحفري الملوث للبيئة، لذلك تلجأ بعض الحكومات إلى الطاقة النووية كخيار جذاب وتجاهل الآثار الجانبية.

ويتسبب التعرض لتلوث الهواء في وقوع 7 ملايين حالة وفاة في العالم كل عام، ويكبد خسائر تشكل خُصماً من رفاة الإنسانية تقدر بـ 5.11 ترليونات دولار أمريكي على الصعيد العالمي، وفي البلدان الخمسة عشرة التي تطلق معظم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

التغير المناخي هي عملية معقدة وتصطدم بها مصالح شركات كبرى وترغب بتعطيل مواجهة آثاره، من أجل تحقيق مكاسب فمن نتائج التغير المناخي غير المباشرة، زيادة الجفاف في قارة إفريقيا، والتي تزداد فيها الصراعات حالياً مما يجعل لوبي مصانع الأسلحة مؤيداً للقرارات المعطلة لتقليل الانبعاث الكربوني، أو مساعدة الدول الأكثر فقراً على تخطي أزمتها.

³⁶ التغيرات المناخية تهدد بتدمير الإنتاج الزراعي العالمي، الإقتصادية، أكتوبر 2017، <https://bit.ly/3ChIdvM>

توصيات

وختامًا توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، بالتالي:

-على الحكومات غير الموقعة على اتفاقية باريس، ضرورة التوقيع في أسرع وقت، والعمل على تطبيق بنود الاتفاقية من أجل تحقيق هدفها وخفض معدلات الكربون.

-على الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية ماديًا وتكنولوجيًا في مواجهة آثار أزمة التغير المناخي خصوصًا أن المتسبب الأكبر في هذه الأزمة هي الدول المتقدمة.

-على الأمم المتحدة ووكالاتها توفير مساعدات عاجلة ومأوى للاجئين الذين يعانون من ظروف إنسانية صعبة، زادت عليها تغيرات المناخ خصوصًا أن نسبة كبيرة من اللاجئين تتواجد بدول فقيرة بالأساس.

-على المؤسسات الدينية في العالم، التنسيق والخروج ببيان موحد لمخاطبة أتباعها للتحذير من خطورة عملية التغير المناخي.

-على الحكومات الضغط على ملاك الشركات التي تتسبب في زيادة الانبعاثات الكربونية بشكل كبير، تحمل جزء من تكاليف معالجة الآثار الصحية لتلوث الهواء وتنبيههم إلى ما أشارت إليه التقديرات، من أن الآثار الصحية لتلوث الهواء تكلف أكثر من 4% من ناتجها المحلي الإجمالي، أمّا الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس، فستكلف حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

-على مؤسسات المجتمع المدني التعاون مع الحكومات في الوصول للأماكن الأكثر فقرًا والأكثر تأثرًا بنتائج تغير المناخ كي تقوم الحكومة بتوعيتهم بأضرار تغير المناخ ومساعدتهم على التكيف مع الأوضاع الجديدة.

على العالم الاستعداد لجائحة المناخ، والتي ستكون أكثر فتكًا من جائحة كورونا.